

أثر بعض خصائص المؤسسات الاقتصادية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية:

دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية للفترة (2012-2018)

The Effect of Some Economic Characteristics of Companies on Real Earnings Management: Empirical Study on the Algerian Companies (2012-2018)

سائل عبد الرزاق¹، كيموش بلال²

Sail Abderazak¹, Kimouche Bilal²

¹ محبر الاقتصاد، المالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

(الجزائر)، ab.sail@univ-skikda.dz

² محبر الاقتصاد، المالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

(الجزائر)، b.kimouche@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2021/10/08

تاريخ القبول: 2021/10/04

تاريخ الاستلام: 2021/07/02

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير بعض خصائص المؤسسات الجزائرية (حجم المؤسسة، قطاع النشاط، طبيعة الملكية، الإدراج في السوق المالي، الرفع المالي، طبيعة القوائم المالية) في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية. وقد شملت 20 مؤسسة اقتصادية بين 2012 و2018، حيث بلغ عدد المشاهدات الكلية 87 مشاهدة بعد استبعاد المشاهدات المتطرفة؛ وبعد صياغة الفرضيات، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، توصلت الدراسة إلى أن طبيعة الملكية، والحجم، والرفع المالي لها تأثير في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية، في حين لم يتم تسجيل أي تأثير للعوامل الأخرى (قطاع النشاط، الإدراج في السوق المالي، طبيعة القوائم المالية) في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية.

كلمات مفتاحية: إدارة الأرباح الحقيقية، حجم المؤسسة، قطاع النشاط، طبيعة الملكية، الإدراج في السوق المالي، الرفع المالي.

تصنيفات JEL: M40؛ M41.

المؤلف المرسل: سائل عبد الرزاق، الإيميل: Sailabderazak@gmail.com

Abstract:

The aim of this paper is to analyze the impact of some characteristics of the Algerian companies (firm size, activity, property, quotation, financial leverage, nature of financial statements) on real earnings management. The study included 20 companies during 2012-2018, where the total of observations reached 87 after excluding the extreme observations. Relying on the multiple linear regression, the study concluded that the property, size, and financial leverage have an effect on the level of real earnings management. However, the other factors, including the activity, quotation, and the nature of financial statements do not have any effect on real earnings management.

Keywords: Real earnings management; Firm size; Activity sector; Property; quotation; Financial leverage.

JEL Classification Codes: M40 ; M41.

1. مقدمة

لقد كان لانهييار كبريات الشركات الرائدة في العالم وقعا كبيرا أربك الحكومة الأمريكية، مثل شركة التدقيق "آرثر أندرسون" (Arthur Andersen)، لثبوت تورطها في تعثر، ثم إفلاس شركة "إنرون" للطاقة (Enron). حيث سارعت المنظمات المهنية في ظل هذه الانهيارات والإخفاقات إلى محاولة فهم أسباب ذلك، وقد اتجهت التحليلات إلى أن الخلل الرئيسي يكمن في الممارسات المفترطة لإحدى القضايا المعاصرة في الفكر المحاسبي، وهي التلاعب بالأرباح، التي تعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار هذه المؤسسات، نظرا لتأثيرها الكبير في قيمة المؤسسة، أي التأثير إيجابيا أو سلبا في صافي الدخل، الذي قد يعتبره البعض نوعا من التلاعب بالمعلومات المحاسبية، طالما توافر في هذا السلوك صفة العمدية، بينما يعتبره البعض الآخر - على الرغم من توافر صفة العمدية لتضليل مستخدمي القوائم المالية - سلوكا قانونيا مشروعاً، حتى ولو كان غير أخلاقي، طالما أنه يحقق مصلحة المؤسسة.

تمثل إدارة الأرباح الحقيقية إحدى ممارسات إدارة الأرباح التي ظهرت بعد تطبيق قانون (Sarbanes-Oxley) عام 2002، والتي لها تأثير كبير في جودة التقارير المالية، من خلال تأثيرها في التدفقات النقدية التشغيلية باستخدام قرارات حقيقية، كالتلاعب بالمبيعات، زيادة أو تخفيض

بعض المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، مصاريف الدعاية والإشهار، إضافة إلى التلاعب بالإنتاج، غير أن تكلفتها تكون عادة أكبر مقارنة بإدارة الأرباح القائمة على أساس الاستحقاق، هذه الأخيرة لا يتطلب تنفيذها التأثير في التدفقات النقدية، لهذا اعتبرت الدراسات أن إدارة الأرباح الحقيقية ظهرت كمصطلح جديد في الممارسة المحاسبية والمالية بديلا لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق.

1.1 مشكلة البحث:

حتى نتمكن من الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، تم طرح التساؤل التالي: ما مدى تأثير بعض خصائص المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية؟
تندرج ضمن المشكلة الرئيسية تساؤلات فرعية نوجزها في الآتي:

- ما مدى تأثير قطاع نشاط المؤسسات الجزائرية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية؟
- ما مدى تأثير حجم المؤسسات الجزائرية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية؟
- ما مدى تأثير طبيعة ملكية المؤسسات الجزائرية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية؟
- ما مدى تأثير إدراج المؤسسات الجزائرية في السوق المالي في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية؟
- ما مدى تأثير الرفع المالي للمؤسسات الجزائرية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية؟
- ما مدى تأثير طبيعة القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية؟

2.1 فرضيات البحث:

وقصد الإجابة على المشكلة الرئيسية والتساؤلات المطروحة، تم اقتراح فرضيات الدراسة كالآتي:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقطاع النشاط في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية.

الفرضية الثالثة: المؤسسات الجزائرية الخاصة أكثر ممارسة لإدارة الأرباح الحقيقية مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدراج في السوق المالي في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرفع المالي في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية السادسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لطبيعة القوائم المالية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

3.1 هدف وأهمية البحث:

تهدف الدراسة إلى قياس مدى تأثير بعض خصائص المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (حجم المؤسسة، قطاع النشاط، طبيعة الملكية، الإدراج في السوق المالي، الرفع المالي، طبيعة القوائم المالية) على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، وتكمن أهميتها في تناولها لموضوع حديث في الحقل المحاسبي، لم يتم التطرق إليه من طرف الدراسات السابقة في البيئة الجزائرية، التي تعتبر مجالاً خصباً لهذا النوع من الدراسات.

2. الأدبيات النظرية للدراسة

1.2 إدارة الأرباح الحقيقية:

نجد أولى الإسهامات التي أحدثت فرقا واضحا في الحقل المحاسبي وتناولت موضوع إدارة الأرباح الحقيقية في دراسة (Roychowdhury, 2006)، أين تم تعريف إدارة الأرباح الحقيقية بأنها "خروج عن الممارسات التشغيلية العادية، بدافع رغبة المديرين في تضليل بعض أصحاب المصلحة، على الأقل للإعتقاد بأن بعض أهداف التقارير المالية قد تم الوفاء بها في المسار الطبيعي للعمليات، لا تساهم حالات الخروج هذه بالتأثير في قيمة المؤسسة على الرغم من أنها تمكن المديرين من تحقيق أهداف إعداد التقارير".

حسب (Sun, Lan, & Liu, 2014) فإن إدارة الأرباح الحقيقية هي عملية تلاعب الإدارة بالأرباح من خلال الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، والتي لها تأثير مباشر في التدفقات النقدية للمؤسسة. ويعتقد (Schipper, 1989) أن إدارة الأرباح الحقيقية "هي عملية التلاعب بأرباح المؤسسة وفقا للهدف المتوقع من خلال ترتيب معاملات تجارية حقيقية، وإنشاء عمليات تجارية فعلية. وعرفها (محمد، 2017) بأنها أسلوب يقوم على استخدام قرارات إدارية تتعلق بأنشطة الإنتاج والبيع والاستثمار للتأثير في جودة التقارير المالية. كما أضاف (Roychowdhury, 2003, p.

4) أيضا أن إدارة الأرباح الحقيقية هي اتخاذ قرارات للانحراف عن الحق المكتسب لتعظيم صافي القيمة الحالية للمؤسسة.

يعرفها أيضا (محمد، 2019) بأنها محاولة التلاعب بالأرباح من خلال اتخاذ قرارات بشأن توقيت وحجم الأنشطة التجارية، كزيادة المبيعات وتخفيض النفقات وزيادة الإنتاج. ويشير (الشديفات، 2018) إلى أن إدارة الأرباح الحقيقية هي ممارسات تقوم بها الإدارة لتحقيق الربح المرغوب، من خلال تغيير الأنشطة التشغيلية والتلاعب المتعمد بالمبيعات أو زيادة الإنتاج أو تخفيض المصاريف التقديرية. وعليه يمكن القول أن إدارة الأرباح الحقيقية هي أحد الأساليب التي تستخدمها الإدارة للتلاعب بالأرباح، والتي لها تأثير واضح في التدفقات النقدية للمؤسسة، مما قد يؤثر إيجابا أو سلبا في جودة التقارير المالية.

2.2 تقنيات إدارة الأرباح الحقيقية:

تعتمد إدارة المؤسسة على مجموعة من التقنيات لإدارة الأرباح الحقيقية، هذه التقنيات تمثل مجموعة من القرارات التي تهدف من خلالها الإدارة إلى:

1.2.2 إدارة المبيعات والمشتريات:

يعتبر التلاعب بالمبيعات أحد الأدوات التي يمكن من خلالها إدارة الأرباح، كاتخاذ القرارات التي تؤثر في حجم المبيعات (حسين، 2017، صفحة 4)، ويتحقق ذلك من خلال:

- منح تخفيضات مغالى فيها للزبائن خلال الربع الأخير من السنة المالية، بهدف تسريع وزيادة المبيعات، أو التراخي في شروط البيع الأجل وجعلها أقل مرونة، كزيادة فترة الائتمان؛
- تأجيل شراء بعض الأصول إلى فترة لاحقة لتأثير ذلك القرار في حجم التدفقات النقدية؛
- اتخاذ قرارات تتعلق بتوقيت بيع الأصول (بوسنة، 2012، صفحة 102).

2.2.2 إدارة المصاريف الاختيارية:

تمتلك الإدارة حرية التحكم في أرباحها، من خلال التحكم في المصاريف الاختيارية، مثل نفقات البحث والتطوير والإعلانات، والمصروفات الإدارية، للوصول إلى الربح المستهدف، عن طريق تأجيل النفقات وتعجيلها، إذا كان الربح المحقق أكبر من المستهدف (بوسنة، 2012، صفحة 103).

3.2.2 إدارة الإنتاج:

يكون ذلك من خلال قيام الإدارة بزيادة عدد الوحدات المنتجة بهدف تخفيض تكلفة البضاعة المباعة، مما يترتب عنه زيادة المخزون نتيجة زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الربح، حيث ترى (شاوشي، 2016، صفحة 98) أن زيادة المخزون بشكل مغالى فيه يعني تحمل المؤسسة لتكاليف تخزين مرتفعة، وزيادة مخاطر تعرض المخزون للتلف في حالة عجز المؤسسة عن تصريفه.

3. الدراسات السابقة

لقد تنوعت الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح الحقيقية، ومن أبرزها دراسة (Abubakar, Lawal, & I Mohamed, 2020)، التي بحثت في تأثير هيكل الملكية (الإدارية والمؤسسية والأجنبية) على إدارة الأرباح الحقيقية في نيجيريا. شملت الدراسة عينة من 72 شركة غير مالية، أي ما يعادل 360 مشاهدة خلال الفترة 2014-2018، وقد تم جمع البيانات من التقارير المالية للشركات، من خلال قاعدتي البيانات Bloomberg و Thompson Reuters، كما تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. أشارت النتائج أن الملكية الإدارية تزيد من رغبة الإدارة في التلاعب بالأرباح المبلغ عنها، في حين أن الملكية المؤسسية لها علاقة غير مهمة بإدارة الأرباح الحقيقية، كما كشفت النتائج أن الملكية الأجنبية تمنع المديرين من التلاعب في البيانات المالية.

تناولت دراسة (Almashaqbeh, Shaari, & Abdul-Jabbar, 2019) قياس مدى تأثير تنوع مجلس الإدارة على إدارة الأرباح الحقيقية لعينة من المؤسسات غير المالية المدرجة في بورصة عمان، مع العلم أنه قد تم استبعاد المؤسسات المدرجة حديثا والمؤسسات المشطوبة، وبذلك ضمن العينة 101 مؤسسة (505 مشاهدة) خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015، حيث تم دراسة تأثير بعض خصائص مجلس الإدارة ممثلة في الأعضاء الأجانب والتنوع العمري في إدارة الأرباح الحقيقية. استخدمت الدراسة نموذج (Roychowdhury, 2006) لقياس إدارة الأرباح الحقيقية، باستخدام نموذج التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، ونموذج الإنخدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن تواجد أعضاء أجنبي في مجالس الإدارة، والتنوع العمري، كان لهما تأثير سلبي في إدارة الأرباح الحقيقية، وهو ما يؤكد صحة الفرضيات المقترحة.

اهتمت دراسة (محمود علي، 2019) باختبار تأثير التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، لعينة ضمت 60 مؤسسة مصرفية مقيدة بسوق الأوراق المالية، خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017، أي ما يعادل 180 مشاهدة، وقد تم استخدام نموذج التدفقات النقدية غير العادية المقترح من طرف (Roychowdhury 2006) لقياس إدارة الأرباح الحقيقية، ومقاييس الإحصاء الوصفي ونموذج الإنحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المصرفية المقيدة بسوق الأوراق المالية، وهذا ما تؤكدته الفرضية الرئيسية للدراسة.

هدفت دراسة (Kimouche & Cherroun, 2020) إلى تقديم دليل تجريبي حول أثر الديون وتكلفتها على مستوى إدارة الأرباح الحقيقية في المؤسسات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2018، حيث شملت الدراسة 119 مشاهدة، تخص 17 مؤسسة جزائرية، وقد تم استخدام نموذج التدفقات النقدية غير العادية المقترح من طرف (Roychowdhury 2006) من أجل قياس إدارة الأرباح الحقيقية، ونموذج الإنحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الديون وتكلفتها ليس لهما أي أثر على إدارة الأرباح الحقيقية في المؤسسات الجزائرية.

نظرا لمحدودية النتائج المتوصل إليها في البيئات النامية من طرف الدراسات السابقة، واختلافها حسب اختلاف السياقات والبيئة الاقتصادية للعينات المدروسة، هناك حاجة ماسة لإجراء دراسات معمقة في بيئات أخرى، لمعرفة واختبار مدى تأثير العوامل المختلفة في مستويات إدارة الأرباح الحقيقية.

4. طريقة وإجراءات الدراسة

1.4 منهجية الدراسة:

للإجابة على مشكلة الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث تم جمع البيانات المالية لبعض المؤسسات الجزائرية، بغرض الحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، ليتم بعدها اختبار الفرضيات بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة، من خلال تصميم نموذج للانحدار الخطي المتعدد، يربط بين مستوى إدارة الأرباح الحقيقية كمتغير تابع، وبعض خصائص

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كمتغيرات مفسرة (حجم المؤسسة، قطاع النشاط، طبيعة الملكية، الإدراج في السوق المالي، الرفع المالي، طبيعة القوائم المالية).

2.4 نموذج الدراسة:

يأخذ نموذج الدراسة شكل معادلة للانحدار الخطي المتعدد، تربط بين المتغير التابع، وهو إدارة الأرباح الحقيقية، والمتغيرات التفسيرية ممثلة في بعض خصائص المؤسسات.

$$REM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 ACT_{it} + \alpha_2 PRO_{it} + \alpha_3 QUOT_{it} + \alpha_4 NFS_{it} + \alpha_5 SIZE_{it} + \alpha_6 LEV_{it} + \xi_{it} \quad (1)$$

حيث:

REM_{it} : مستوى إدارة الأرباح الحقيقية للمؤسسة i خلال الفترة t .

ACT_{it} : قطاع نشاط المؤسسة.

PRO_{it} : طبيعة ملكية المؤسسة.

$QUOT_{it}$: إدراج المؤسسة في السوق المالي.

NFS_{it} : طبيعة القوائم المالية للمؤسسة i عند نهاية الفترة t .

$SIZE_{it}$: حجم المؤسسة i عند نهاية الفترة t .

LEV_{it} : مستوى الرفع المالي للمؤسسة i عند نهاية الفترة t .

α_0 : ثابت.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: معاملات انحدار النموذج (1).

ξ_{it} : البواقي المعيارية للنموذج (1).

3.4 جمع بيانات الدراسة:

شملت الدراسة 20 مؤسسة جزائرية تم اختيارها على أساس إمكانية الحصول على القوائم المالية، حيث بلغ عدد المشاهدات 99 مشاهدة بعد استبعاد المشاهدات المتطرفة.

الجدول 1: توزيع المشاهدات على سنوات الدراسة

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤسسات	07	10	12	19	18	19	14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة.

4.4 قياس المتغير التابع (إدارة الأرباح الحقيقية):

لقياس إدارة الأرباح الحقيقية اعتمدت الدراسة على نموذج التدفقات النقدية غير العادية (Roychowdhury, 2006)، حيث يظهر في شكل معادلة تربط التدفقات النقدية التشغيلية بالمبيعات والتغير في المبيعات، من أجل الفصل بين التدفقات النقدية العادية (القابلة للتنبؤ) والتدفقات غير العادية (غير قابلة للتنبؤ)، هذه الأخيرة تعتبر مؤشرا لإدارة الأرباح الحقيقية.

$$CFO_{it} = \varphi + \sigma S_{it} + \rho \Delta S_{it} + \delta_{it} \quad (2)$$

حيث:

CFO_{it} : صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة i خلال الفترة t .

S_{it} : إجمالي مبيعات المؤسسة i خلال الفترة t .

ΔS_{it} : تغير إجمالي مبيعات المؤسسة i بين الفترتين t و $t-1$.

φ : ثابت.

σ و ρ : معاملات انحدار النموذج (2).

δ_{it} : البواقي المعيارية للنموذج (2).

تعتبر البواقي المعيارية للنموذج (2) عن صافي التدفقات النقدية التشغيلية، الذي لا يمكن تفسيره (غير العادية)، لذا فهي تستخدم كمقياس لإدارة الأرباح الحقيقية.

5.4 قياس المتغيرات المفسرة:

1.5.4 طبيعة الملكية:

هناك شكلين بارزين للملكية المؤسسات حيث أخذنا القيمة "0" للمؤسسات العمومية، والقيمة "1" للمؤسسات الخاصة.

الجدول 2: توزيع المشاهدات حسب طبيعة الملكية

عدد المشاهدات	طبيعة الملكية	الرمز
78	مؤسسة عمومية	0
21	مؤسسة خاصة	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الدراسة.

2.5.4 قطاع النشاط:

تم الاعتماد على مقياس اسمي، بتقسيم المؤسسات إلى خمس مجموعات مرقمة كالآتي:

الجدول 3: توزيع المشاهدات حسب قطاعات النشاط

الرمز	قطاع النشاط	عدد المشاهدات
1	قطاع الصناعات الغذائية	30
2	قطاع الصناعات التحويلية للمواد الأولية	23
3	قطاع الصناعات التحويلية الإنتاجية	21
4	قطاع الأشغال العمومية	10
5	قطاع الخدمات	15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة.

3.5.4 الإدراج في السوق المالي:

تم التعبير عن هذا المتغير بالقيمة "0" للمؤسسات غير المدرجة في بورصة الجزائر، والقيمة

"1" للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

الجدول 4: توزيع المشاهدات حسب الإدراج في السوق المالي

الرمز	الإدراج في السوق المالي	عدد المشاهدات
0	مؤسسة غير مدرجة في بورصة الجزائر	83
1	مؤسسة مدرجة في بورصة الجزائر	16

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة.

4.5.4 الرفع المالي: تم قياس هذا المتغير بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.

5.5.4 طبيعة القوائم المالية:

تم تعريف هذا المتغير بإعطاء القيمة "0" للقوائم المالية المنفصلة والقيمة "1" للقوائم

المالية المجمعة.

الجدول 5: توزيع المشاهدات حسب طبيعة القوائم المالية

الرمز	طبيعة القوائم المالية	عدد المشاهدات
0	قوائم منفصلة	53
1	قوائم مجمعة	46

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة.

6.5.4 الحجم:

تم قياس هذا المتغير بالاعتماد على اللوغاريتم العشري لإجمالي الأصول، ويهدف هذا المتغير إلى قياس مستوى الاختلاف بين الشركات من حيث الحجم، وأثر ذلك في إدارة الأرباح الحقيقية.

5. نتائج الدراسة

1.5 الإحصاء الوصفي للبيانات:

يلخص الجدول 6 النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة ممثلة في المتغير التابع (إدارة الأرباح الحقيقية)، والمتغيرات المفسرة (حجم المؤسسة، قطاع النشاط، طبيعة الملكية، الإدراج المالي، الرفع المالي، طبيعة القوائم المالية)، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمستوى إدارة الأرباح الحقيقية بلغ 0,1870، بانحراف معياري قدره 0,1551، مما يعني أن التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية تمثل 18.70% من إجمالي الأصول، وكانت كانت محصورة بين 0.1% و 67.81%. يشير الجدول إلى أن أغلب المؤسسات تنشط في قطاع الصناعات التحويلية الإنتاجية، وأن أغلب المؤسسات عمومية، وأن أغلبها غير مدرجة في السوق المالي، وقوائمها المالية في أغلبها قوائم مالية منفصلة، وذلك وفقا للمتوسطات الحسابية لكل متغير.

الجدول 6: الإحصاء الوصفي للبيانات

Statistics

	REM	ACT	PRO	QUOT	NFS	SIZE	LEV
N	87	87	87	87	87	87	87
Mean	0,1870	3	0	0	0	9,5967	1,0458
Median	0,1431	3	0	0	0	9,4717	0,5266
Std. Deviation	0,1551	1,4260	0,3700	0,3700	0,4950	0,6065	1,9680
Minimum	0,0010	1	0	0	0	8,7390	0,0061
Maximum	0,6781	5	1	1	1	11,3780	11,1682

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

2.5 دراسة الارتباط:

يلخص الجدول 7 قيمة معاملات الارتباط (Pearson) بين متغيرات الدراسة، حيث نلاحظ وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين قطاع النشاط ومستوى إدارة الأرباح الحقيقية بلغت -

0.236، كما قدر معامل الارتباط بين طبيعة ملكية المؤسسات كمتغير مفسر ومستوى إدارة الأرباح الحقيقية +0.474، مشيراً إلى وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين. قدر معامل الارتباط بين حجم المؤسسة والمتغير التابع مستوى إدارة الأرباح الحقيقية -0.396، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية متوسطة بين المتغيرين، وقدر معامل الارتباط بين مستوى الرفع المالي ومستوى إدارة الأرباح الحقيقية +0.433، مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين. أما معامل الارتباط بين الإدراج في السوق المالي ومستوى إدارة الأرباح الحقيقية من جهة، وطبيعة القوائم المالية ومستوى إدارة الأرباح الحقيقية من جهة أخرى، فكانا غير معنويين، وبالتالي عدم وجود أي علاقة ارتباط بين تلك المتغيرات. في الأخير تجدر الإشارة إلى أن معاملات الارتباط فيما بين المتغيرات المفسرة كانت غير معنوية أو ضعيفة، بحيث لا تؤثر في علاقات ارتباطها بالمتغير التابع (مستوى إدارة الأرباح الحقيقية).

الجدول 7: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlations

		REM	ACT	PRO	QUOT	NFS	SIZE	LEV
REM	Pearson Correlation	1	-0,236*	0,474**	-0,115	-0,011	-0,396**	0,433**
	Sig. (2-tailed)		0,028	0,000	0,287	0,916	0,000	0,000
ACT	Pearson Correlation		1	-0,406**	0,013	-0,343**	0,286**	0,186
	Sig. (2-tailed)			0,000	0,902	0,001	0,007	0,085
PRO	Pearson Correlation			1	0,234*	0,013	-0,192	0,020
	Sig. (2-tailed)				0,029	0,904	0,075	0,856
QUOT	Pearson Correlation				1	0,140	0,374**	-0,011
	Sig. (2-tailed)					0,195	0,000	0,919
NFS	Pearson Correlation					1	0,233*	0,173
	Sig. (2-tailed)						0,030	0,108
SIZE	Pearson Correlation						1	0,034
	Sig. (2-tailed)							0,755

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

3.5 دراسة صلاحية نموذج الدراسة:

تم دراسة صلاحية نموذج الدراسة بالاعتماد على شروط طريقة المربعات الصغرى، للتأكد من أن الإنحدار الناتج غير زائف، وتتمثل هذه الشروط في افتراضات طريقة المربعات الصغرى فيما يخص تقدير الانحدار الخطي المتعدد. بداية، يتضح من الجدول 8 أن الاختبارين الإحصائيين (Kolmogorov-Smirnov) و (Shapiro-Wilk) غير معنويين، حيث كان مستوى المعنوية (Sig.) لكلا منهما أكبر من 5%، مما يعني أن البواقي المعيارية لنموذج الدراسة تتوزع بشكل طبيعي، وبالتالي توفر شرط التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية.

الجدول 8: اختبار الطبيعية لبواقي نموذج الدراسة

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
Standardized Residual	0,119	87	0,080	0,952	87	0,100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول 9 أن الاختبارين الإحصائيين (Breusch-Pagan) و (Koenker) غير معنويين، حيث كان مستوى المعنوية (Sig.) لكلا الاختبارين أكبر من 5%، مما يتطلب قبول الفرضية الصفرية، أي هناك تجانس للبواقي المعيارية الناتجة عن تقدير نموذج الدراسة.

الجدول 9: اختبار التجانس لبواقي نموذج الدراسة

Breusch-Pagan and Koenker test statistics and sig-values

	LM	Sig.
BP	6,479	0,122
Koenker	9,192	0,079

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

تم اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي المعيارية من خلال اختبار (Durbin-Watson)، فانطلاقاً من الجدول 11، نلاحظ أن قيمة (Durbin-Watson) المحسوبة بلغت 1,733، وهي محصورة بين القيمة 2 والقيمة الحرجة العليا المحصل عليها من توزيع (Durbin-Watson) عند

درجة حرية 7 (عدد المعاملات) ودرجة حرية 90 (عدد المشاهدات) ومستوى معنوية 1%، والتي بلغت 1,687، وبالتالي يتضح وجود استقلال ذاتي للبوابي المعيارية الناتجة.

بالنسبة للازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، نلاحظ أن قيم جميع معاملات تضخم التباين (VIF) الموضحة في الجدول 12 كانت ضعيفة لم تتجاوز القيمة 2، وعليه يتبين عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة، أي عدم وجود ارتباط قوي ومعنوي في الوقت نفسه بين المتغيرات المستقلة، من شأنه التأثير في نتائج الدراسة، وهو ما يؤكد النتائج الموضحة في مصفوفة الارتباط في الجدول 7.

انطلاقاً مما سبق يتضح توفر الشروط الأربعة (التوزيع الطبيعي للبوابي المعيارية، تجانس البوابي المعيارية، الاستقلال الذاتي للبوابي المعيارية، عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة)، وعلى هذا الأساس يمكن القول بصلاحيّة نموذج الدراسة لاختبار الفرضيات.

4.5 نتائج تقدير نموذج الدراسة:

نلاحظ من الجدول 10 أن نموذج الدراسة كان معنوياً عند مستوى 1%، حيث كان مستوى المعنوية لاختبار (Fisher) أقل من 1%، وبلغت قيمة (F) المحسوبة 14.811، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، وهو ما يعني أن معامل التحديد لنموذج الدراسة يختلف عن الصفر، وأن واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي ويختلف عن الصفر، وعليه يمكن القول أن واحد على الأقل من المتغيرات التفسيرية له تأثير في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية.

الجدول 10: تحليل التباين لنموذج الدراسة

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Régression	1,088	6	0,181	14,811	0,000 ^b
de Student	0,980	80	0,012		
Total	2,068	86			

a. Variable dépendante : REM

b. Prédicteurs : (Constante), LEV, QUOT, ACT, NFS, PRO, SIZE

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول 11 نلاحظ أن معامل التحديد لنموذج الدراسة R^2 بلغ 0,526، مما يدل على أن 52.6% من التباين الحاصل في مستوى إدارة الأرباح ناتج عن المتغيرات المفسرة، أما 47.4% المتبقي فيرجع لمتغيرات أخرى لم تؤخذ في نموذج الدراسة والأخطاء العشوائية.

الجدول 11: ملخص نموذج الدراسة

Récapitulatif des modèles^b

R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
0,725 ^a	0,526	0,491	0,11066707	1,733

a. Prédicteurs : (Constante), LEV, QUOT, ACT, NFS, PRO, SIZE

b. Variable dépendante : REM

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

5.5 اختبار فرضيات الدراسة:

يمثل الجدول 12 نتائج تقدير معاملات الانحدار لنموذج الدراسة، حيث نجد أن معامل الانحدار المتعلق بطبيعة الملكية قد بلغ 0.166 وكان معنويا عند مستوى 1%. وهو ما يدل على أن طبيعة ملكية المؤسسات تؤثر في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية، أي أن هناك اختلاف في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية وفقا لطبيعة الملكية، وبما أن معامل الانحدار يشير إلى تأثير موجب لطبيعة الملكية على إدارة الأرباح الحقيقية فإن المؤسسات الخاصة هي الأكثر ممارسة لإدارة الأرباح الحقيقية مقارنة بنظيرتها في القطاع العام، مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نلاحظ أيضا أن معامل الانحدار المتعلق بحجم المؤسسة بلغ -0.065. وكان معنويا عند مستوى 1%. أي أن حجم المؤسسة له أثر ذو دلالة إحصائية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية، لذا فحجم المؤسسات الجزائرية يؤثر تأثيرا سلبا في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية، مما يعني وجود علاقة عكسية بين حجم المؤسسات وإدارة الأرباح الحقيقية، وأن المؤسسات الصغيرة تمارس أكثر إدارة الأرباح الحقيقية مقارنة بالكبيرة، وعلى هذا الأساس يتضح صحة الفرضية الثانية.

بلغ معامل الانحدار المتعلق بالرافعة المالية 0.037 وكان معنويا عند مستوى معنوية 1%. وبالتالي يمكن القول أن الرافعة المالية تؤثر إيجابا في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية أي أن هناك علاقة طردية بين الرافعة المالية ومستوى إدارة الأرباح الحقيقية، حيث يفسر هذا بأنه كلما زادت

الرافعة المالية أدى ذلك إلى زيادة في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

في حين نلاحظ أن معاملات الانحدار المتعلقة بكل من قطاع النشاط والإدراج المالي إضافة إلى طبيعة القوائم المالية غير معنوية، حيث كان مستوى المعنوية لكل منها أكبر من 5%، وهو ما يدل على أن تلك المتغيرات (قطاع النشاط، الإدراج في السوق المالي، طبيعة القوائم المالية) لا تؤثر في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية، وهو ما ينفي كل من الفرضية الأولى والفرضية الرابعة والفرضية السادسة.

الجدول 12: معاملات الانحدار لنموذج الدراسة

Modèle ^a	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
	B	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
(Constante)	0,794	0,219		3,622	0,001		
ACT	-0,012	0,011	-0,109	-1,065	0,290	0,561	1,782
PRO	0,166	0,038	0,395	4,331	0,000	0,711	1,406
QUOT	-0,041	0,037	-0,098	-1,105	0,273	0,757	1,320
NFS	-0,019	0,029	-0,062	-0,660	0,511	0,679	1,473
SIZE	-0,065	0,024	-0,254	-2,700	0,008	0,669	1,494
LEV	0,037	0,007	0,463	5,599	0,000	0,864	1,157

a. Variable dépendante : REM

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

6. خاتمة:

تعتبر إدارة الأرباح الحقيقية من الأساليب المعاصرة والمهمة في الممارسات المحاسبية، والتي يستخدمها المديرون للتأثير في جودة التقارير المالية، سواء بشكل إيجابي، إذا تم استخدامها لأغراض فعالة، أو بشكل سلبي، إذا تم استخدامها لأغراض انتهازية. وقد ظهرت بوضوح في الدراسات الحديثة كبديل لممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، خاصة بعد تشديد إجراءات وقرارات معايير المحاسبة الدولية، وصدور قانون (Sarbanes-Oxley) عام 2002.

إن إدارة الأرباح الحقيقية تقوم على أساس التلاعب بالأنشطة الحقيقية، من خلال تخفيض الأسعار لتعجيل المبيعات وبيع الأصول الثابتة للتأثير في الأرباح والخسائر، وتخفيض مصاريف الدعاية والإعلان وزيادة الإنتاج. وتتحدد إدارة الأرباح الحقيقية بمجموعة من العوامل، من أبرزها تلك التي تناولتها هذه الدراسة: حجم المؤسسة، قطاع النشاط، طبيعة الملكية، الإدراج في السوق المالي، طبيعة القوائم المالية، الرفع المالي. وبناء على ما سبق جاءت هذه الدراسة لفحص مدى تأثير بعض خصائص المؤسسات الجزائرية على مستويات إدارة الأرباح الحقيقية، باستخدام نموذج للانحدار الخطي المتعدد من أجل اختبار الفرضيات، وذلك استنادا لنموذج التدفقات النقدية غير العادية لـ (Roychowdhury 2006)، حيث شملت الدراسة 20 مؤسسة اقتصادية جزائرية خلال الفترة 2012 - 2018 بإجمالي عدد مشاهدات 87 مشاهدة بعد استبعاد المشاهدات المتطرفة.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن إدارة الأرباح الحقيقية تتحدد بمجموعة من العوامل، منها طبيعة الملكية وحجم المؤسسة والرفع المالي، والتي كان لها تأثير واضح في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية، إضافة إلى وجود بعض العوامل الأخرى كقطاع النشاط والإدراج في السوق المالي وطبيعة القوائم المالية التي لم يتم تسجيل أي تأثير لها في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

إن التحول من ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية إلى إدارة الأرباح الحقيقية قد فتح الباب أمام المهتمين، من أكاديميين ومهنيين لدراسة الموضوع دراسة علمية، محاولين بناء الأطر النظرية والتطبيقية للموضوع محل الدراسة، فالنتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة تمثل أدلة مهمة لزيادة مقروئية التقارير المالية، وفهم المستخدمين لإدارة الأرباح الحقيقية، والعوامل المفسرة لها، كما تتيح لمراجعي الحسابات الإحاطة ببعض الجوانب المؤثرة في إعداد التقارير المالية.

تتطلب هذه النتائج من المستخدمين أخذ مختلف ممارسات إدارة الأرباح بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم بناء على التقارير المالية، وتتطلب من مراجعي الحسابات الانتباه لمختلف ممارسات إدارة الأرباح وفهمها، من أجل زيادة موثوقية التقارير المالية. كما تتطلب هذه النتائج من الدراسات المستقبلية استخدام محددات ونماذج أخرى لقياس سلوك إدارة الأرباح الحقيقية في المؤسسات الجزائرية، إضافة إلى توسيع عينة الدراسة وزيادة عدد المشاهدات.

7. قائمة المراجع:

1.7 المراجع باللغة العربية:

- أزهار قاسم محمد الشديفات، أثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، (الأردن: جامعة آل البيت، 2018).
- حمزة بوسنة، دور التقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والفرنسية -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، (جامعة سطيف: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012).
- عزيزة رزق محمود علي، أثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 10 (03)، 2019.
- كهيبة شاوشي، إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية. أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، (الجزائر: جامعة امحمد بوقرة - بومرداس، 2016).
- محمد ابراهيم محمد حسين، محددات المفاضلة ما بين إدارة الأنشطة الحقيقية في مقابل التلاعب بالمستحققات بهدف إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، 01، 2017.
- محمد جاسم محمد، أثر مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari el at 2005 على قيمة الشركة تحليل حالة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2009 ولغاية 2013)، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإيرية، 14 (1)، 2017.
- هشام سعيد ابراهيم محمد، أثر إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة التفاعلية بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية، مجلة الفكر المحاسبي، 23 (03)، 2019.

2.7 المراجع باللغة الأجنبية

- Abubakar, A. H, Lawal, A. M, & I Mohamed, M. I, Ownership Structure and Real Earnings Management: Evidence from Nigeria, *Journal of Management Theory and Practice* , 01 (03), 2020.
- Almashaqbeh, A, Shaari, H, & Abdul-Jabbar, H, The Effect of Board Diversity on Real Earnings Management: Empirical Evidence From Jordan. *International Journal of Financial Research* , 10 (05), 2019.
- KIMOUCHE, B, & CHERROUN, A, Empirical evidence about the impact of debts and their cost on real earnings management in Algeria. *Revue Algérienne d'Economie et gestion* , 14 (02), 2020.
- Roychowdhury, S, Earnings management through real activities manipulation. *Journal of Accounting and Economics* , 42 (3), 2006.
- Roychowdhury, S, Management of earnings through the manipulation of real activities that affect cash flow from operations, Doctoral dissertation, (University of Rochester: William E. Simon Graduate School of Business Administration, 2003).
- Schipper, K, Commentary on Earnings Management, *Accounting Horizons* , 3 (4), 1989.
- Sun, J., Lan, G., & Liu, G, Independent audit committee characteristics and real earnings management. *Managerial Auditing Journal* , 29 (02), 2014.